



كلمة  
الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام  
المندوب الدائم

أمام

الجمعية العامة  
في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

السيد الرئيس،

من حق الفلسطينيين علينا، ومن واجبنا الأخلاقي أيضاً، إذ نحيي يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني هذه السنة، وهي سنة الذكرى الستون للنكبة، أن نستذكر حقيقة ما حصل ذاك العام في وجه الرواية التي عمل المغتصب الإسرائيلي على ترويجها، فلا نسمح لها أن تسود في صرح الأمم المتحدة الذي يجب أن يبقى صرحاً للعدالة.

نستذكر حقيقة الأحداث التي أدت إلى نزوح نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني عن ديارهم تاركين وراءهم منازل وأراضٍ ومتلكات، وتحولهم لاجئين بات يزيد عددهم مع أولادهم وأحفادهم عن خمسة ملايين شخص هم حسب تصنيف الأمم المتحدة أكبر وأقدم مجموعة من اللاجئين في العالم.

في البدء، فإن الأسطورة الصهيونية عن "شعب بلا أرض، لأرض بلا شعب" كان لا بد أن تصطدم بالحقيقة التاريخية لوجود شعب متגורر في تلك الأرض، هو الشعب الفلسطيني.

ولما كان هذا الشعب راسحاً في مدينه وقراه، كان لا بد أن تسقط أيضاً النسخة المنقحة لهذه الأسطورة التي راحت تصوّر الفلسطينيين مجرد بدو رحل سيرفون خيامهم ويعادرون مع وصول الصهاينة للاستيطان في بلادهم.

وبعدها أتت الرواية الإسرائيلية الرسمية، لا سيما على لسان جون ديفيد كيمبي، لتصوّر أن نزوح الفلسطينيين عام ١٩٤٨ لم يكن إلا استجابة لتوجيهات من قادتهم ومناشدة من الزعماء العرب، وذلك إفساحاً في المجال أمام دخول الجيوش العربية الآتية لنصرتهم. وقد أثبتت بحثان علميان لكل من المؤرخ الفلسطيني وليد الحالدي والكاتب الأيرلندي ارسكين شيلدرز، صدراً في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، واستندا إلى دراسة دقيقة لا سيما لأرشيف التسجيلات الإذاعية العربية الموثقة لدى قسم الرصد في هيئة الإذاعة البريطانية، ان لا أساس مادي لهذه الرواية على الإطلاق. الواقع إنما كانت جزءاً من حملة تضليل وتعويذية هدفها الأول التخلص من مسؤولية مشكلة اللاجئين وتحميلها للعرب.

أما الوجه الآخر لهذه الأساطير فهو أن قادة الحركة الصهيونية كانوا يدركون جيداً أن تحقيق مشروعهم لم يكن ممكناً إلا بالخلص من الفلسطينيين أصحاب هذه الأرض. من هنا راحت تشكل سياسات "الترانسفير"، اي الإبعاد، السرken الأساسي في استراتيجيةتهم. وقد وثقت ذلك مجموعة من الدراسات الصادرة على امتداد السنوات الماضية وأبرزها كتاب نور الدين مصالحة "طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني".

"Expulsion of the Palestinians: the concept of "transfer" in Zionist political thought" وقد تجسدت هذه السياسة عام ١٩٤٨ بما عرف بـ "الخطة دال" (دالت) التي وضعتها القيادة الصهيونية العليا، وهي كنایة عن مجموعة من العمليات الهجومية المأذفة إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية، وطرد سكانها بشكل منهجي ومنتظم، وتدمير قراهم تدميراً كاملاً على نحو ما يتعرف المجتمع الدولي اليوم على تسميته "التطهير العرقي" (ethnic cleansing).

وبالمناسبة فإن أشمل وأعمق تاريخ لجريمة ١٩٤٨ في فلسطين هو كتاب ايلان بايه، أحد أبرز "المؤرخين الإسرائيليين الجدد"، الصادر قبل عامين تحت هذا العنوان بالذات، أي "التطهير العرقي في فلسطين". "The Ethnic Cleansing of Palestine".

وكان السلاح الأمضى في سياسة التطهير هذه، عمليات إرهاب واسعة ومجازر منظمة. وإذا كان أبرزها مجزرة دير ياسين، فإنها في الواقع لم تكن إلا واحدة من سلسلة بينها مجازر اللد وعين زيتون وعيلبون وسعسع والطيرة وصفصاف، وغيرها. وكلها ارتكبت بهدف ترهيب السكان لإجبارهم على التردد.

وأدت حصيلة النكبة، زيادة على الـ ٨٠٠٠ لاجئ، تدمير ٤٦ قرية تدميراً كاملاً، واستيلاء إسرائيل على ٧٨% من أرض فلسطين التاريخية بعدما كان قرار التقسيم عام ١٩٤٧ يمنع الدولة اليهودية ٥٥% منها.

السيد الرئيس،

إن مأساة الشعب الفلسطيني لم تنته مع نكبة عام ١٩٤٨ ولا مع احتلال إسرائيل عام ١٩٦٧ لكل ما كان تبقى من فلسطين التاريخية، إضافة إلى الجولان وسيناء، بل هي مأساة مستمرة متواصلة حتى يومنا هذا.

المأساة مستمرة بتنفيذ إسرائيل مخططًا استيطانيًا في الضفة الغربية منذ ١٩٦٧ إذ بات هناك نحو ٤٨٠ ألف مستوطن إسرائيليًّا يعيشون في أكثر من ٢٠٠ مستوطنة بينهم ما يقارب ٢٠٠ ألف في القدس الشرقية، إضافة إلى حوالي ١٠٠ موقع استيطاني أمامي وعشرات القواعد العسكرية. ولم يردعها في ذلك لا أحکام القانون الدولي ولا قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وحتى بعد مؤتمر أنابوليس فقد تم إقرار بناء آلاف الوحدات السكانية في الضفة الغربية ولا سيما في القدس الشرقية وما حولها، وارتفعت المناقصات الحكومية لإنشاء مساكن جديدة في المستوطنات بنسبة ٥٥% في النصف الأول من ٢٠٠٨.

والمأساة مستمرة بمواصلة إسرائيل البناء غير المشروع لجدار الفصل مما يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وعند الانتهاء من بنائه سيصبح حوالي ١٢% من الضفة الغربية أو محاطة تماماً وجزئياً منه وهي مناطق يقطنها نحو نصف مليون فلسطيني منهم ٢٢٢ ألفاً في القدس الشرقية يعيشون في ٩٢ بلدة وقرية.

والمأساة مستمرة بالتقيد المعمد لحركة الفلسطينيين وذلك من خلال أكثر من ٦٠٠ حاجز ونقطة تفتيش عسكرية تعطل الانتقال والنشاط الاقتصادي وتفاقم المشاكل اليومية التي يعانون منها أصلاً. ومستمرة أيضاً بسياسة اقتلاع الأشجار وجرف البساتين وتدمير المنازل والبني التحتية، وهي على ازدياد إذ جرت ١٣٨ عملية هدم في الضفة في الأشهر الثلاثة الأولى لهذه السنة مقارنة مع ٢٩ عملية في الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة الماضية.

والمأساة مستمرة ببقاء نحو ١١ ألف فلسطيني في السجون الإسرائيلية، رغم إطلاق بعضاً منهم عبر ما وصفته إسرائيل بعمليات "حسن نية". ويقدر أن إسرائيل سجنت منذ ١٩٦٧ نحو ٧٠٠ ألف فلسطيني، أي ٢٠% من سكان الأرض المحتلة.

وكل هذه وقائع وأرقام يوثقها سنة بعد سنة تقرير لجنة الجمعية العامة الخاصة بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فرئيسها وأعضائها من وفد لبنان كل الشكر والتقدير.

السيد الرئيس،

المأساة مستمرة أيضاً في قطاع غزة الذي لا يزال يخضع لحصار شديد يُلْحق خسائر كبيرة بين سكانه البالغ عددهم مليون ونصف نسمة. فإغلاق المعابر يعرقل حركة الأشخاص والبضائع إلى القطاع ومنه ويشكل عقاباً جماعياً لأهله. كما أن الجيش الإسرائيلي واصل القيام بعمليات توغل عسكرية وهجمات جوية وبرية مكثفة بحجة الرد على الصواريخ المنطلقة منه، مما دفع سعادة الأمين العام بان كي مون إلى إدانة استخدام إسرائيل المفرط وغير المناسب للقوة.

وبينما تزعم إسرائيل أنها أنهت احتلالها لغزة، يعتبر ريتشارد فولك Richard Falk، المقرر الخاص حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، إن قطاع غزة، من زاوية القانون الدولي، وبوضوح لا يتحمل الشك، لا يزال خاضعاً للاحتلال، ذلك أن أي أرض تعتبر محتلة إذا كانت تحت "السيطرة الفعلية" لدولة أجنبية. وهو ما ينطبق على وضع غزة بحسب فولك Falk حيث أن إسرائيل ظلت رغم انسحاب قواها من داخل هذا القطاع تفرض رقابة صارمة ومتواصلة على حدوده ومعابرها في الاتجاهين وعلى مجاله الجوي ومياهه الإقليمية، وتُخضع جميع سكانه لحصار منذ فوز حماس بالانتخابات.

السيد الرئيس،

طالت المأساة، طالت كثيراً، لا سيما أن حلّها واضح وهو السلام العادل الشامل الذي يرتكز إلى أحکام القانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة وأسس مؤتمر مدريد وعناصر مبادرة السلام العربية. وهي كلها تفرض الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وهل من حاجة في الذكرى الستين للنكبة، وبعد كل ما استذكرونا إلى التشديد على أنه مثلما أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، فإن مشكلة اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية؟

هنا أيضاً، الحل معروف. ولا بد أن ينطلق من القرار الرقم ١٩٤ الصادر عن هذه الجمعية. وفي هذا الصدد اسحوا لي أن اذْكُر برفض لبنان لأي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضه وهو ما جدد فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان تأكيده من على هذا المنبر بالذات في أيلول الماضي، وذلك للأسباب التالية، كما أتى في خطابه:

"١ - لأنّ توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتعارض مع حقوقهم الإنساني والقانوني في العودة إلى أرضهم وديارهم، وهو حق يؤكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢ - لأنّه يصعب على بلد صغير المساحة كلبنان، محدود الموارد، ولا يتدنى عدد سكانه أربعة ملايين نسمة، تأمين العيش الكريم لأكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني على أراضيه، في الوقت الذي تضطر فيه شرائح كبيرة من الشعب اللبناني إلى الهجرة بحثاً عن موارد الرزق وسبل العيش.

٣ - لأنّ رفض التوطين الذي تنصّ عليه صراحةً مقدمة الدستور اللبناني، ويتنصّ عليه اتفاق الطائف الذي اعترفت به وكرّسته قرارات الأمم المتحدة، هو عنصر أساسى من عناصر التوافق اللبناني."

بكلام آخر، فإن التوطين مرفوض لأنّه يهدّد الكيان الوطني اللبناني مثلما يهدّد الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين.

السيد الرئيس،

طالت المأساة، بل طالت كثيراً. غير أننا سمعنا في هذه السنة، في الذكرى الستين لنكبة الفلسطينيين كلاماً إنسانياً رفيعاً من مناطق أخرى في العالم. سمعنا البرلمان الأسترالي يعتذر من السكان الأصليين على ما لحق بهم من إساءات نتيجة القوانين والسياسات التي اتبعتها الحكومات والبرلمانات المتتالية، وسمعنا اعتذاراً كندياً مماثلاً من السكان الأصليين وقراراً لتعويضهم عن معاناتهم. فمتي ينال الفلسطينيون حقوقهم، بما فيها حقوقهم بالاعتذار منهم عن النكبة التي حلّت بهم؟

شكراً السيد الرئيس.